الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
النائب عماد الدائمي
دائرة مدنين

تونس في 18 جانفي 2018

الى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي موجه الى السيد وزير النقل

الموضوع: بخصوص المناظرة الخارجية لانتداب اطارات وأعوان بشركة النقل بالساحل بعنوان سنتي 2015 و 2016

السيد الوزير،
تحية طيبة وبعد،

تم بتاريخ 21 جويلية 2017 الاعلان عن النتائج النهائية للمناظرة الخارجية بعنوان سنتي 2015-2016. وتم نشر قائمة اسمية للناجحين تضم 247 شخصا.

وتولت شركة النقل بالساحل مراسلة الناجحين بواسطة الارساليات القصيرة عبر هواتفهم الجوالة لتجدد لهم تأكيدها على نجاحهم وتهنئتهم بذلك النجاح. وأصدرت الشركة بلاغا بالتاريخ ذاته جاء فيه ما يلي:

" تعلم شركة النقل بالساحل ان القائمة الاسمية للناجحين المعلن عنها في الصفحة الرسمية للشركة على موقع التواصل الاجتماعي FB وموقع الواب الرسمي للشركة هي قائمة صحيحة غير انه تسرب خلل في ارقام التسجيل الواردة فقط بقائمة السواق وقد تم اصلاحها وإعادة نشرها دون اي تغيير في القائمة الاسمية المذكورة او مساسا بنتيجة المناظرة.
وتعتذر شركة النقل بالساحل عن هذا الخلل وتتمنى التوفيق للناجحين وحظ اوفر لمن لم يسعفهم الحظ"

غير ان الناجحين تفاجؤا يوم 16 نوفمبر 2017 بصدور بلاغ عن شركة النقل بالساحل على صفحتها في الفايسبوك تعلمهم بمقتضاه انه سوف تتم اعادة المناظرة برمتها وسوف يقع الاعلان لاحقا عن مواعيد اجراءها.

وحيث امتنعت الوزارة الى حد الان عن اتخاذ موقف رسمي من هذا القرار المفاجئ الذي ألحق ضررا ماديا ومعنويا فادحا بالناجحين في المناظرة والذي دفع بهم الى سلسلة تحركات واعتصامات سلمية متواصلة في ظل رفض تام للحوار معهم،

وحيث أنكم صرحتم قبل صدور قرار الشركة المستراب بإعادة المناظرة في وسيلة إعلامية أن "الخلل الذي طرأ على قائمة الناجحين في المناظرة كان خطأ بشريا لا يمس بنتيجة المناظرة"،

العنوان : 1 نهج أبو بكر الصديق المنزه 6 الهاتف والفاكس: 71237497 الجوال: 29989980

البريد الالكتروني: imed.daimi@alirada.tn

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
النائب عماد الدائمي
دائرة مدنين

فإنا نطلب منكم مد مجلس نواب الشعب الموقر بقراركم بخصوص هذه المناظرة ، وبالحلول التي تنوون طرحها، كما وعدتم، لتسوية الوضعية و" إرضاء كل الاطراف"

وما هو مصير ال 247 شخصا الذين اعلموا بنجاحهم في المناظرة وحصلت لهم صدمة وانتكاسة بسبب بلاغ الالغاء المستغرب في ظل رفضهم المطلق لإعادة المناظرة ؟ ولماذا تتم معاقبة الناجحين في مناظرة شفافة بسبب خطا لم يرتكبوه؟

وماهي الاجراءات التي قمتم باتخاذها للتحقيق في الاسباب الحقيقية للإلغاء؟ ولتحميل المسؤولية بخصوص الخلل البشري الذي حصل؟ حتى تحافظ الوزارة والشركات الخاضعة لإشرافها على مصداقيتها التي تضررت كثيرا من هذا القرار المستغرب؟

شكرا.

عماد الدائمي

2\2

العنوان : 1 نهج أبو بكر الصديق المنزه 6 الهاتف والفاكس: 71237497 الجوال: 29989980

البريد الالكتروني: imed.daimi@alirada.tn

الجمهورية التونسية
وزارة النقل
--**--

مصدر السؤال	النائب عماد الدايمي
طبيعة السؤال	كتـــابي
موضوع السؤال	بخصوص المناظرة الخارجية لانتداب إطارات و أعوان بشركة النقل بالساحل بعنوان سنتي 2015 و 2016

في إطار تنفيذ برنامج انتداباتها بعنوان سنتي 2015 و2016، تولت شركة النقل بالساحل بتاريخ 05 نوفمبر 2016 الإعلان عن فتح مناظرات خارجية بالملفات والاختبارات لانتداب عدد 276 عونا وإطارا لفائدة مختلف المصالح وفي عديد الاختصاصات.

وبتاريخ 21 جويلية 2017، تولت الشركة نشر القائمة النهائية للناجحين على موقع الواب الخاص بها وبصفحتها الرسمية بمواقع التواصل الاجتماعي (Facebook). إلا أنه قد تبين لها أن خطأ قد تسرب على مستوى عدم التطابق بين هويات (الاسم واللقب) وأرقام تسجيل السواق الناجحين وعددهم 187 مترشحا. وهو ما استوجب اصلاح القائمة المذكورة وإعادة نشرها. وقد أكدت الشركة حينها، أن القائمة المنشورة أولا هي صحيحة على مستوى أسماء الناجحين. وأن عملية الإصلاح المنجزة على مستوى القائمة الثانية تهم أرقام التسجيل لا غير ولا تأثير لها على نتائج المناظرة.

وتبعا لعديد التشكيات والاحتجاجات بخصوص النتائج المذكورة، أقرت الوزارة بتاريخ 24 جويلية 2017، تعليق بقية الإجراءات الخاصة بهذه المناظرة إلى حين البت في الإشكاليات المطروحة والإذن للتفقدية العامة للنقل بالتحري في الموضوع.

و بتاريخ 23 أكتوبر 2017 ، خلصت التفقدية العامة من خلال تقريرها المنجز في الغرض، إلى تسجيل جملة من الإخلالات على غرار:

- عدم إمضاء الممتحنين (les examinateurs) لبعض أوراق الاختبار النفسي التقني.
- وجود أخطاء حسابية في مجموع الأعداد المسندة لبعض المشاركين.
- وجود شبهة تغيير الأعداد المسندة ببعض أوراق الامتحان لفائدة مترشحين تم التصريح بنجاحهم في المناظرة.

وحيث أن الاخلالات المسجلة تعتبر جوهرية لتأثيراتها المباشرة على سير عملية التناظر، وحرصا من الوزارة على احترام مبدأي الشفافية وتكافؤ الفرص للمتناظرين، فقد تقرر أن تقوم شركة النقل بالساحل بإعادة القيام بالمناظرة وإحالة الملف على انظار القضاء للبحث في شبهة التلاعب بالنتائج.

وقد تقدمت الشركة بشكاية لدى وكالة الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بسوسة مضمنة تحت عدد 53383/17 لفتح بحث تحقيقي ضد كل من عسى أن يكشف عنه البحث في الاخلالات الجهورية التي رافقت مناظرة انتداب سائقي حافلات بشركة النقل بالساحل بعنوان سنتي 2015 و2016. كما تولت منذ تاريخ 05 فيفري 2018 مباشرة إجراءات إعادة المناظرة المذكورة.

وزير النقل

رضوان عيارة